

في ظل ارتفاع أسعار النفط وتحسن مالية الدولة على المدى القصير

أبو سليمان: الكويت لديها «فرصة ذهبية» لدفع الإصلاحات الاقتصادية قدما

الإرادة لفعل ذلك". وأوضح أن البنك الدولي يدعم رؤية (كويت جديدة 2035) ومستعد لوضع كافة خبراته من أجل تحقيقها بالتعاون مع كافة الجهات الحكومية المعنية مشيدا بالتعاون المستمر بين الطرفين باعتباره أن الكويت شريك مهم للبنك الدولي " ونحن نشكر الدعم الذي تقدمه منذ عقود".

ونشر البنك الدولي مؤخرا تقريره الخاص عن أحدث المستجدات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وتوقع فيه أن تحقق هذه الدول نمواً بنسبة 5.9 بالمائة في العام الحالي بفضل الأسعار المرتفعة التي يشهدها سوق النفط العالمي مشدداً بالوقت نفسه على ضرورة تحقيق التعهدات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر الأقل اعتمادية على النفط وخلق فرص العمل من خلاله.

الكويت تمتاز بوجود كوادرات وخبرات اقتصادية فاعلة في القطاعين الحكومي والخاص

القطاع الخاص "وذكر أن الكويت تتميز بوجود كوادرات وخبرات اقتصادية فاعلة سواء في القطاع الحكومي - بنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار- وفي القطاع الخاص الذي يزخر بأفكار خلاقة من الممكن أن تساهم في تحول الدولة الى الاقتصاد الأخضر " لاسيما أننا رأينا ما حوته رؤية (كويت جديدة 2035) من أفكار وطموحات من الممكن تحقيقها بشكل سلس اذا ما كانت هناك



عصام أبو سليمان

بأنه على المدى القصير فإن الكويت وباقي دول الخليج تستفيد من التغييرات الحالية في أسواق الطاقة لاسيما بعد الحرب في أوكرانيا إذ ستشهد فوائض مالية كبيرة "ومن الضروري أن يتم استثمار هذه الفوائض في إعادة هيكلة اقتصاد الدولة وتعزيز الثقة فيه وتشجيع الاستثمارات القادمة من

وأكد قدرة الكويت المالية العامة للدولة توقع التحسينات الاقتصادية التي ينصح بها البنك الدولي نظرا لصغر حجم الدولة من جهة وقوة المالية من جهة أخرى وذلك عند مقارنتها مع دول أخرى كبيرة لديها نفس التحديات. وحول النمو الاقتصادي في الكويت خلال العام الحالي والعام المقبل أفاد

النفط الحالية ومئاته أبو سليمان أن لتحسين التصنيفات الائتمانية على المدى القصير مبينا في الوقت ذاته "أن وكالات التصنيف لا تأخذ إيرادات النفط كمؤشر وحيد في عملية التصنيف بل تنتظر أيضا إلى مدى التزام الدول بالإصلاحات الاقتصادية باختلاف زواياها".

أسعار النفط الحالية تساعد الحكومة على المدى القصير في ضخ الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر

اقتصاد اخضر متطور تقل فيه الانبعاثات الكربونية "وتستدأ في الأموال العامة لحفظها للأجيال القادمة وهذا شيء ليس بغريب على دول مجلس التعاون العربية فحن نرى حاليا إصلاحات كبرى في عدة دول خليجية بدأت بالفعل في تنويع مصادر الدخل عبر ادخال عناصر إنتاجية جديدة في عصب اقتصاداتها". وعن مدى تحسن تصنيف الكويت الائتماني في ظل ارتفاع مداخل

المعتمد على النفط بحيث تستفيد الدولة من القفزة الكبيرة لأسعار البترول في البدء بمشاريع اقتصادية إبداعية خلاقة تضمن تنوع مصادر الدخل بعيدا عن النفط. وأوضح أبو سليمان "أن انشاء اقتصاد اخضر أكثر استدامة هو تحد ليس بالسهل" ولكن الكويت قادرة على اجتيازه " بسهولة " نظرا لما تملكه من رؤوس أموال قوية تمكنها من ضخ الاستثمارات وبناء بنية تحتية اقتصادية قادرة على مواجهة المتغيرات العالمية مشيرا الى أن أهم تحد يواجه الكويت هو تحول الدول الكبرى من الاعتماد على البترول الى بدائل الطاقة النظيفة تدريجيا.

ولفت الى أن البنك الدولي " جاهز تماما" لمساعدة الحكومة الكويتية في التحول من اقتصاد قائم على البترول بنسبة تفوق 90 بالمائة الى

أكد المدير الإقليمي للبنك الدولي لمنطقة الخليج العربي عصام أبو سليمان أن الكويت لديها حاليا "فرصة ذهبية" لدفع إصلاحات الاقتصاد لقدام في ظل ارتفاع أسعار النفط وتحسن مالية الدولة على المدى القصير. وقال أبو سليمان بمناسبة إصدار تقرير البنك عن أحدث المستجدات الاقتصادية لدول الخليج العربية إن الكويت من الممكن أن تتجه أكثر نحو استدامة اقتصادها عبر البدء سريعا في إعادة هيكلة قطاعات اقتصادية مهمة وترشيد الدعوم الموجهة للمواطنين بحيث تصيب الأكثر احتياجا منهم وتقليلها عن أصحاب الدخل المرتفعة ما يؤدي الى استدامتها في المستقبل.

وأضاف أن أسعار النفط الحالية تساعد الحكومة الكويتية على المدى القصير في ضخ الاستثمارات في (الاقتصاد الأخضر) غير

«الغرفة» تبحث سبل التعاون الاقتصادي المشترك مع البرازيل

والاستثمارية ما يكفل الأمان للمستثمر الأجنبي وتيسير التعاملات التجارية. وأعرب عن امه في أن يسهم هذا اللقاء في تحقيق الأهداف المنشودة وتحقق شراكات اقتصادية استراتيجية بين البلدين الصديقين. بدوره أشار مدير في الشؤون الدولية بغرفة التجارة العربية البرازيلية رافائيل سوليميو الى أهمية إقامة الشراكات الاستثمارية بين أصحاب الأعمال من الجانبين وفتح آفاق اقتصادية جديدة خصوصا في مجالات المواد الغذائية ومواد البناء. وأضاف أن بعض أعضاء الوفد البرازيلي مهتمون بالتعامل مع الشركات الكويتية في مجال المنتجات البترولية.

تكون هذه الزيارة نقطة انطلاق نحو تطوير العلاقات المشتركة لفتح آفاقا جديدة للتعاون. وأضاف أن الحضور الكبير للشركات البرازيلية في الوفد والمتمثلة بحوالي 20 شركة تعمل في قطاعات مختلفة كاللحوم والزراعة والأثاث والسياحة والبترولية وكيماويات والدفاع يعد رسالة مباشرة لبذل مزيد من الجهود في سبيل شراكات استراتيجية للوصول إلى المستوى المطلوب. من جانبه أكد الأدميرال رولسا حرص حكومة بلاده على توثيق العلاقات الاقتصادية مع كافة دول العالم إذ قامت بالكثير من التعديلات على القوانين التجارية

أكد نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت فهد الجوعان حرص الشركات الكويتية على فتح آفاق تعاون جديدة مع نظيراتها في البرازيل وإقامة شراكات استثمارية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين رغم ما يمر به العالم من تحديات. وقال الجوعان في كلمة خلال استقبال وفد من جمهورية البرازيل الاقتصادية في مبنى الغرفة برئاسة سكرتير الشؤون الاستراتيجية بالمكتب الرئيسي الأدميرال فلافيو روشا إن هذه الزيارة تعكس الاهتمام الكبير للهدف إلى توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين على أعلى المستويات. وأعرب عن امه بأن

البورصة تواصل التراجع للأسبوع الثالث على التوالي

المؤشرات تعاود الهبوط.. و«العام» يتراجع 48.30 نقطة



التراجع يستمر في البورصة

الجدير بالذكر أن البورصة شهدت ارتفاعا في آخر جلسات الأسبوع، الخميس، حيث صعد مؤشرها العام 0.64 %، وارتفع السوق الأول "رئيسي 50" والرئيسي نمواً بنسبة 0.70 % و0.97 % على الترتيب. تباين في حركة التداولات وبلغ إجمالي حجم تداولات بورصة الكويت خلال الأسبوع 1.207 مليار سهم بارتفاع 7.6 % مقارنة بتداولات الأسبوع الماضي البالغة 1.122 مليار سهم. في المقابل، تقلصت سيولة البورصة خلال فترات المقارنة بنحو 2.3 %، لتصل إلى 380.39 مليون دينار، مقارنة مع 389.38 مليون دينار في الأسبوع السابق. وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 80.587 ألف صفقة، بالمقارنة مع 77.329 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بارتفاع نسبه 4.2 %.

وشهدت البورصة تراجعاً طفيفاً في حركة التداولات في آخر جلسات الأسبوع، حيث بلغت الكميات 275.33 مليون سهم جاءت بتنفيذ 16.807 ألف صفقة بقيمة 84.01 مليون دينار بالمقارنة مع 85.75 مليون بالأمس بتراجع 2 %.

بجوالي 1.20 % بإقفاله عند مستوى 6249.94 نقطة بخسائر بلغت 76.06 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 6326 نقطة. وهبط السوق الأول بأعلى وتيرة أسبوعية بنحو 2.96 % وصولاً إلى النقطة 8439.35 خاسراً 257.12 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع السابق عند مستوى 8696.47 نقطة. وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام سلبية بتراجع قدره 2.52 % أو ما يعادل 197.48 نقطة بإقفاله عند النقطة 7632.02 مقارنة بإقفال الأسبوع السابق عند 7829.50 نقطة.

الإعلان عن البيانات المالية وكذلك عدم سداد رسم الاشتراك السنوي ورسوم التأخير في البورصة عن عام 2022. الأداء الأسبوعي سجلت بورصة الكويت تراجعها الأسبوعي الثالث على التوالي، بعد سلسلة من التراجعات ضربت السوق في الثلاث جلسات الأولى فيما جاء الارتفاع في آخر جليستين ليخفف من حدة التراجعات الأسبوعية. وسجل المؤشر الرئيسي هذا الأسبوع تراجعاً بنسبة 0.97 % عند مستوى 5982.58 نقطة، مقابل 6041.28 نقطة إقفال الأسبوع الماضي، بخسائر بلغت 58.70 نقطة. كما تراجع "رئيسي 50"

(وراسيات) و(تمدين ع) و(عقار) الأكثر ارتفاعاً أما شركات (بيتك) و(خليج ب) و(أهلي متحذ) و(وطني) فكانت الأكثر تداولاً لناحية القيمة في حين كانت شركات (المصالح ع) و(حيات كوم) و(النخيل) و(عمار) الأكثر انخفاضاً على جانب اخر أعلنت البورصة إلغاء إدراج أسهم الشركة العالمية للمدن العقارية اعتباراً من أمس الخميس الموافق 26 مايو 2022، وذلك بناءً على قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم (20) لسنة 2022. والجدير بالذكر أن سهم "المدن" موقوف عن التداول بالبورصة الكويتية منذ فترة لأسباب تتعلق بعدم

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 48,30 نقطة ليبلغ مستوى 7632,02 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,64 في المئة. وتم تداول 275,3 مليون سهم عبر 16807 صفقات نقدية بقيمة 84 مليون دينار كويتي (نحو 294 مليون دولار أمريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 57,5 نقطة ليبلغ مستوى 5982,58 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,97 في المئة عبر تداول 144,9 مليون سهم من خلال 6161 صفقة نقدية بقيمة 20 مليون دينار (نحو 70 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول 45,4 نقطة ليبلغ مستوى 8439,35 بنسبة ارتفاع بلغت 0,54 في المئة عبر تداول 130,9 مليون سهم في 10646 صفقة بقيمة 63,9 مليون دينار (نحو 223,6 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 43,16 نقطة ليبلغ مستوى 6249,94 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,70 في المئة عبر تداول 132,8 مليون سهم من خلال 5017 صفقة نقدية بقيمة 18,5 مليون دينار (نحو 64,7 مليون دولار). وكانت شركات (ايفا)

مساهمو "كميفك" يقرون التوزيعات النقدية عن 2021

على أن يتم توزيع الأرباح يوم 21 من ذات الشهر. كما وافقت عمومية الشركة على توصية مجلس الإدارة بصرف مكافآت سنوية لأعضاء المجلس عن السنة المالية الماضية، وذلك بمبلغ إجمالي وقدره 36 ألف دينار. كانت أرباح "كميفك" ارتفعت في العام الماضي بنسبة 60.6 %، لتصل إلى 3.10 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2020 البالغة 7.86 مليون دينار. أما أرباح الشركة في الربع الأول من العام الجاري، فشهدت انخفاضاً بنسبة 31.6 % إلى 512 ألف دينار، مقابل 748 ألف دينار أرباحاً نفس الفترة من عام 2021.

أقرت الجمعية العمومية لشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "كميفك" في اجتماعها الذي انعقد، أمس الخميس، توصية مجلس الإدارة بخصوص توزيعات الأرباح المقترحة عن عام 2021. وقالت "كميفك" في بيان للبورصة الكويتية، إن العمومية أقرت توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 7 % من القيمة الاسمية للسهم بواقع 7 فلووس للسهم الواحد، بإجمالي قدره 1.54 مليون دينار.

وأوضحت الشركة أن الأرباح تستحق للمساهمين المقيدون بالسجلات في يوم الاستحقاق بتاريخ 16 يونيو 2022،

بالتعاون مع «هارفارد للأعمال» ضمن برامج مبادرة "كفاءة"

«المركزي» يكرم خريجي برنامج تطوير القيادات التنفيذية

والتدريب والتأهيل النوعي لرفد الكفاءات والكوادر المتميزة للاقتصاد الوطني وذلك للمساهمة في تعزيز نموه وتطوره سواء عبر برامج مبادرة كفاءة.

لحظي وتحكمها متغيرات متنوعة أهمها سلوك العملاء واتجاهاتهم واحتياجاتهم، مؤكداً على أن بنك الكويت المركزي ومعهد الدراسات المصرفية والمالية التي أصبحت تتطور بشكل

الحفل هنا فيها المكرمين على اجتياز هذا البرنامج الهام ودعاهم لمواصلة التعليم والتأهيل بشكل مستمر لمواجهة ما يجري في العالم والصناعة المصرفية والمالية التي أصبحت تتطور بشكل

والثورة التي تقودها التكنولوجيا والاتصالات والإنترنت في العالم وما خلقته من متغيرات وتحديات وفرص على نماذج الأعمال. من جانبه ألقى المحافظ الهارون كلمة في بداية

الرؤساء التنفيذيين للبنوك والشركات المشاركة مع المكرمين حول موضوع البرنامج لهذا العام والذي حمل عنوان "الريادة" عكس خلاله التحولات الرقمية

المصرفية، وأقيم حفل التكريم في مبنى بنك الكويت المركزي بحضور قيادات القطاع المصرفي والمالي وبنك الكويت المركزي والمعهد والمكرمين. وتناول الحفل نقاشاً شارك فيه المحافظ

بتعاون إستراتيجي مع كلية هارفارد للأعمال وضمن مبادرة "كفاءة" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية لتطوير القيادات التنفيذية في القطاع المصرفي والمالي الذي ينفذ سنويا

مكرم محافظ بنك الكويت المركزي رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية باسل أحمد الهارون، خريجي برنامج تطوير القيادات التنفيذية في القطاع المصرفي والمالي الذي ينفذ سنويا